دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ الثقافة البيئية لأجل نظافة المحيط الحضري

أستاذة بايود صبرينة

بقسم العلوم الاجتماعية/جامعة البويرة.

الملخص: تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات المتعلقة بالبيئة، كموضوع اجتماعي ثقافي من جهة، ومن جهة أخرى كونها وليدة عدة تساؤلات عن واقع البيئة في الجزائر، والتي تمّ حصرها في دور المؤسسات الاجتماعية ومدى مساهمتها في حماية البيئة وكذا المحيط الحضري من التلوث، وذلك من خلال دورها في التحسيس كجانب من الجوانب التوعوية والتثقيفية والتربوية، خصوصا في ظل الاهتمام المتزايد على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، الذي يظهر جليا في سياسات حكومات الدول التي تدعوا إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة والذود عنها، نتيجة مخلفات الحياة الاجتماعية التي أثّرت بشكل مباشر على الصحة البشرية وجمالية المحيط الحضري .

جاءت هذه الورقة البحثية لتتطرق إلى دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ الثقافة البيئية، وذلك بتسليط الضوء على المسؤولية التي تقع عليها والأداة التي ينبغي أن تتبناها لبلوغ أهدافها المرسومة والمرجوة منها .

Summary: This research is bound with other studies related to a larger and further look at the field of environment as a socio-cultural issue, especially when the Algerian society is living in an age of rapid and widespread economic and political change. Fundamentally, we think it is very important to develop an awareness, among our children and school population, of how the natural and man-made environment affects and is affected by human values , activities, and most of all , decisions this research tends to believe that this awareness is basic to the idea of environment. But since awareness of the issue and a desire to change are in themselves insufficient to lead to effective action; this research hops that teachers , families , parents contribute all together to this awareness of understanding their environment. The appreciation of nature is usually somehow recognized as areaspiration and ambition of educated people.

مقـــدمـــــة:

للثقافة دورٌ فعالٌ في حياة الأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال وظائفها البيولوجية والنفسية والاجتماعية، ليتكيف الفرد ككائن بيولوجي مع بيئته، فهي التي تحدّد له الطرق والقواعد التي تساعده على التوافق مع وسطه الطبيعي والاجتماعي، وتعمل على ضمان وحدة الجماعة واستمرارها ووجودها في بناءِ المجتمع، لهذا يستمد أفراد الثقافة الواحدة من ثقافتهم عددا

من المفاهيم الأساسية التي تمكّنهم من تحديد ما هو جميل وقبيح، وما هو خير وشر. وبالتالي تعطي الفردَ القدرة على التصرّف في أيّ موقف، كما أنّها تهيئُ له أسبابَ التفكير والشعور بالمسؤولية.

وبما أنَّ البيئةَ هي جزءٌ لا يتجزأ من حياة الفرد، حاولنا معرفة كيفية تعامل الفرد معها. وهل له ثقافة بيئية، وبما أن المؤسسات الاجتماعية بمختلف فروعها هي الوعاء الذي ينهل منه الفرد الثقافة، حاولنا تسليط الضوء عليها، فحصرناها في مبحثين يتعلقان بدور المؤسسات الاجتماعية في اكتساب الفرد ثقافة بيئية، وهذا على مستوى المؤسسات الاجتماعية النظامية (رياض الأطفال، المدرسة) ويتجسد هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني من خلال دور المؤسسات غير النظامية، فحصرناها في (الأسرة، وسائل الإعلام، الجمعيات، النوادي الإيكولوجية، الأحزاب السياسية، الأفراد).

(1) الإشكالية :

الثقافة البيئية تختص في ترقية المفهوم والقيم المتعلقة بمجالات الحياة ككّل، فهي عمليةُ إعدادٍ مبكرة تراعي مبادئ التربية الأساسية التي تتجّسد وتتمحور في المجال، هذا الأخير–المجال المكاني – يخص الحياة اليومية للأفراد، إنّه الوعاء الذي يتسّع لها، عبره تحدث مشاهد الحياة المختلفة، وفيه يظهر دور المؤسسات الاجتماعية وباعتبار أن المجال يمكن تقسيمه إلى قسمين: مجال داخلي؛ ونعني به المجال الداخلي للمسكن الذي يشمل على خصائصه البنائية، وتوزيع مجالاته التحتية، لما فيها من تجهيزات خاصة تساعد على تنظيمه وتسييره والاعتناء به، والمجال الخارجي؛ ونقصد به الواجهة الخارجية للمسكن الذي يطل على الحي، فيكتسي شرعية الممارسة الجماعية لمختلف الفئات التي تنتمي إلى هذا المجال، فهو عنصر اجتماعي تقوم العناصر الاجتماعية بإنتاجه عن طريق التنظيم الاجتماعي الذي يسلكه الفاعلون في مسارهم الحياتي، فإنتاج المجال بالنسبة للمجتمع هو خلق تصورات مميزة من التعايش في بيئة سليمة نقية خالية من الملوثات والأخطار، حيث تتفق التعريفات الخاصة على إظهار العلاقة التفاعلية التي تضم العناصر بالوسط، فالبيئة تمثّل كل مكوّنات الوسط الذي يتفاعل فيه الإنسان مؤثرا و متأثرا، وظهور المشكلات البيئية مفادها اختلال في تسيير النسق البيئي وعناصره الطبيعية، والمتسبب الأساسي في هذا الوضع هو نشاطات الإنسان وما يترتب عنها من مخلفات سلبية، ومع تزايدها أصبحت تهدّد وجوده.

ونتيجة لهذه الأوضاع بدأ التفكيرُ بالاهتمام بالمشكلات البيئية منذ بداية السبعينات، وأصبح موضوع البيئة عالمياً، يطرح في عدة مؤتمرات دولية تنادي بضرورة إتباع برامج سياسية وتربوية وإعلامية تُعنى بحماية البيئة وتنشر الثقافة البيئية، فالشعور بالمشكلة البيئية أنشأ العديد من المؤسسات والمعاهد المختصة بدراسة المواضيع البيئية ومن أهدافها التحسيس والتوعية للأوساط الشعبية.

فالإلمام بالمشكل البيئي يكون من شتى الجوانب الفنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وأن يتبع معالجته طريقتين تتمثل الطريقة الأولى في دراسة الأخطار الناجمة عنه التي تؤثر في سير النسق البيئي و في الصحة البشرية، و أمّا الطريقة الثانية يتم التعرض للمشكل البيئي من خلال الفعالية الإرسالية و ما تقتضيه من التعايش في هذا الوسط، ولمواجهة المشكل البيئي فإنّها ترتكز على عملية نشر الوعي والثقافة البيئية، ولن يتأتّى ذلك إلاّ من خلال تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والمتمثل في ترسيخ ونشر الوعي والثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع، ومن أهم تلك المؤسسات نجد الأسرة على اعتبار أنّها المؤسسة الأولى في التنشئة الاجتماعية للأبناء، فهي الممثلة الأولى للثقافة، وأقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الأفراد ، كذلك هناك المدرسة و ما تقوم به في مجال التربية والتعليم، ثم يأتي الإعلام و دوره الوظيفي في التوعية و توصيل المعلومة البيئية للجماهير، كما لا ننسى وظيفة المسجد في نشر قيم و مبادئ ديننا الحنيف الذي يحثّ على الحفاظ على كل ما هو جميل، أمّا المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فيكون دورها عن طريق ضبط النظام وسن القوانين لحمايتها و الإبقاء على جمالية المحيط الحضري الذي يعكس درجة تحضّر الدول.

وعليه تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية مسؤولية الحفاظ على البيئة الحضرية التي تنصهر فيها جملة من المشكلات البيئية الناتجة من اكتظاظ السكان ومخلفات المصانع مما يؤدي إلى التلوث وتشوه جمال المحيط الحضري ولهذا لابد من تكثيف جهودها وتفعيل دورها في توعية المواطنين بأهمية البيئة.

ولهذا نتساءل عن الوسائل التي تنتهجها هذه المؤسسات الاجتماعية للحد من مخاطر التلوث الحضري و كيف تساهم في نشر الوعي و ثقافة الحفاظ على الموارد وعدم هدرها، وإشراك جميع الفاعلين الاجتماعيين في الحفاظ على بيئتهم الحضرية ومسئوليتهم اتجاهها، وما هي

الأسس والمعايير الناجعة التي تعتمدها لتثبت فعاليتها وقدراتها، انطلاقا من مركز قيادتها من خلال سن القوانين والرقابة الصارمة وتكثيف الجهود من أجل ترسيخ ثقافة وعي بيئي في جميع الأوساط الاجتماعية لتحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية لصالح البيئة والمواطن معا، خاصة وأننا نلاحظ تناقضا بين محتوى الخطاب الإداري المفعم بالتمنيات والوعي بضرورة الحفاظ على جمالية البيئة الحضرية والحد من التلوث ومخاطره، ومساهمة الجميع في رسم سياسة بيئية جمالية صحية. وعليه يمكن طرح التساؤلين التاليين:

1- كيف تساهم المؤسسات الاجتماعية بمختلف فروعها في ترسيخ ثقافة الحفاظ على البيئة الحضرية؟

2- ما هي الأسس والمعايير التي تتبناها المؤسسات الاجتماعية لترسيخ ثقافة بيئية حفاظا على المحيط الحضري؟

2 .الفرضيـــات:

2 .1.الفرضية العامة:

تساهم المؤسسات الاجتماعية بقدر كافي في نشر ثقافة المعلومة البيئية، وبما أن الأسرة هي الخلية الأولى لتربية النشء و وترسيخ القواعد والمبادئ الأساسية والتعاليم الصحيحة في حياته،ثم تليها المدرسة لتصقل هذه الأفكار، ويدعمها الرفاق والجمعيات ووسائل الإعلام، وكذلك الهيئات الرسمية بوسائلها المادية والمعنوية، و بتضافر جميع جهودها تولّد عند الأفراد وعيا بيئيا وثقافة عملية تعكسها سلوكياتهم وممارساتهم السليمة اتجاه محيطهم و بيئتهم الحضرية، و بالتالي المساهمة في الحفاظ عليه والاعتناء بجماله .

2.2.الفرضيات الجزئية:

1 - للمؤسسات الاجتماعية بفروعها المختلفة دور فعّال في تجسيد ثقافة البيئة الحضرية وترسيخها.

2– تتبنى المؤسسات الاجتماعية عدة أسس و معايير لترسيخ ثقافة الحفاظ على البيئة الحضرية.

أولا: الثقافة البيئية في المؤسسات الاجتماعية النظامية:

لابد أن نربط الثقافة البيئية بعملية التخطيط التربوي وإدراجها ضمن البرامج التربوية للروضة والمدرسة، وذلك لكون "إهمال التربية البيئية في هذه المناهج يجعلها تحت نسق التربية البدنية التي يسودها نظام غير رسمي، وتعد بذلك عملية تنشئة اجتماعية أو تثقيفية، ويتركز نسق الأدوار فيها من جيل يعلم وجيل يتعلم يسوده النظام التلقائي، وتعتبر التربية هي الحياة نفسها في مثل هذه المجتمعات"[1].

ويترتب عما سبق ضرورة إدراج التربية البيئية في الخطط والبرامج على مستوى التربية الرسمية التي يتشابك نسق الأدوار فيها،وذلك في إطار عملية إعداد الفرد للحياة.

وخلال هذا المبحث سيتم التركيز على نسقين هامين هما: (رياض الأطفال والمدرسة).

1. ريـــاض الأطفال:

تعتبر الروضة هي النسق النظامي الأول الذي يتوجه إليه الطفل بعد خروجه من الأسرة، والروضة هي نسق تربوي نظامي، ومفهوم الروضة مشتقة من رياض بمعنى حديقة والتي لها مدلول جمالي للبيئة، وهناك من يسميها حديقة الأطفال، هذه التسميات لها ارتباط بالناحية التاريخية لنشأة رياض الأطفال في العالم، ابتداء من المؤسس الأول لرياض الأطفال "فروبل" ثم "منسوري" حيث كانت كل برامجهم تنبع من الطبيعة، لكن السؤال الذي يطرح هل بالإمكان إدخال التربية البيئية في برامج تربية أطفال ما قبل المدرسة بصورة عملية؟

إنّ إدراج التربية البيئية في نشاطات الروضة تعتمد عليه برامج ما قبل المدرسة والتي يمكن أن تكون في أربعة برامج حسب الدكتور سامي عريج الذي يصنفها على النحو التالي:

برامج الإثراء الاختباري: وهي برامج تهدف بمجموعها إلى تنمية الطفل من الجوانب الجسمية والحسية والحركية العقلية والانفعالية والاجتماعية.

البرامج الموجهة معرفيا: وتهدف إلى تنمية القدرات العقلية والمهارات المعرفية للأطفال باكتسابهم المفاهيم وتدريبهم على عمليات التصنيف و والتسلسل والربط بين الأسباب والنتائج، وبين الأجزاء والكل، و المربية هي المبادرة حيث تقوم باقتراح المناشط التعليمية على الطفل حسب تقييمها لأوضاعه.

برامج التعليم الموجه: وهي أكثر تقيد مبادرة الطفل من البرنامج السابق، فالمربية تخطط للأنشطة الهادفة إلى تنمية مهاراته المعرفية وتحدد نوع النشاط الذي تقدره لدفع الطفل للإقدام على النشاط والتفاعل معه.

البرامج الموجهة نسبيا: وهي برامج تعمل على تعويض الحرمان الثقافي الطفل بتزويده بخبرات حياتية اجتماعية مما تحتاج إليه وذلك بإثراء البيئة عن طريق توفير لمواد والتجهيزات والأدوات...

تصنيف البرامج حسب الأبعاد المعرفية: وتنحصر في النماذج التالية:

نموذج البرامج التي ترتكز على النمو المعرفي الشامل: وتنبثق فلسفة هذه البرامج من أن النمو في أحد الجوانب يؤثر على النمو في الجوانب الأخرى، لذلك لا نجد هذه البرامج تتضمن أنشطة متعددة ومتنوعة وتلجأ إلى أساليب وطرق التعليم غير التقليدية[1].

نموذج البرامج الحسية المعرفية: وتستند على أهمية الحواس كمعايير أساسية للمعرفة، فبقدر ما تكون الحواس دقيقة في الاستغلال، بقدر ما يكون الإدراك العقلي سليما وبعيدا عن التشويش.

نموذج البرامج التي تركز على التعليم اللفظي: هنا "تقوم المربية بتوجيه التعليمات إلى الأطفال فيما يخص المهارات الأساسية الممهدة لمهارات القراءة والكتابة والحساب، الرسم والموسيقى وهنا يزداد دور المشرفة إيجابية"[2].

ومن كل ما سبق يتبين ضرورة الاهتمام المطلق بتربية الطفل على أسس علمية سليمة، وذلك بالنظر إلى أهمية السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل، ومن هنا يتضح أن إنشاء دور الحضانة ضرورة اجتماعية واقتصادية وتربوية ،كما تعتبر مطلبا من مطالب الحياة المعاصرة،و أنّه من الحقائق التي نسمعها مرارا وتكرارا ، وهي أنّه "إذا أردنا للطفل أن ينمو في مناخ صالح لحياة الإنسان، فإنّنا يجب أن نحمي البيئةَ، وينبغي أن يتعلموا الحقائق التي تدور حول الطبيعة منذ سنواتهم الأولى المبكرة[3]، فالطفل يحتاج إلى تعلم كل ما يتعلق ببيئته، ويتم هذا التعليم من خلال الأنشطة المتنوعة التي تساعد الطفل على حل مشكلاته، وينبغي أن تخاطب حواسه ، وأن تتضمن زيارات وألعاب وتهتم بالخبرة المباشرة للطفل، وإذا اتبعنا التطور التاريخي لتعلم الطفولة المبكرة نجد أنه يطابق تماما هذا الاتجاه ويؤكد على أهمية دراسة البيئة وترسيخ الثقافة البيئية.

ويعتبر التعلم بالاكتشاف هو أحد المظاهر الهامة للتربية والتثقيف البيئي، وهذا من خلال اصطحاب الأطفال في رحلات ميدانية للحدائق والمزارع، فالروضة المنتسورية تؤكد على الحرية الفردية للطفل داخل بيئتهو تدريب حواسه المختلفة.

أما الروضة الدوكرولية اهتمت بمدارسة البيئة، حيث تضمنت أنشطتها تدريس الطفل الكائنات الحية الموجودة في بيئته، واعتمدت على مبدأ الملاحظة والاكتشاف في مراقبة للطبيعة من حولهم، وكذلك أهمية تنظيم رحلات وزيارات ليكتشف الأطفال معالم بيئتهم.

أما جون ديوي (**John Dewy**)، وهو واحد من أبرز الشخصيات التي اهتمت بالأطفال حيث نادى بأن يكون التكفل محور للبداية، كما نبّه إلى أن الطفل يجب أن يكتشف بطريقة البيئة الحرة.

كما نبه كل من "بياجيه **Piaget** وجانيه **Gagne** المهتمين بتربية الأطفال إلى ضرورة مساعدة الاطفال وتشجيعهم على استطلاع واكتشاف بيئتهم، وإشباع فضولهم البيئي منذ نعومة أظافرهم.

وعلى المستوى الدولي فقد أكدت المؤتمرات والندوات العالمية على ضرورة تخطيط برامج في التربية البيئية، لتوسيع مدارك الطفل وزيادة معرفتهم ودرايتهم بكيفية التعامل مع البيئة بدءا من مرحلة ما قبل المدرسة لاكتساب ثقافة بيئية في السنوات الأولى من عمرهم.

و لما كان الأطفال في مرحلة الروضة يتعلمون الكثير من الأشياء عن طريق المشاركة في أنشطة الحياة بالتحكيم أو المحاكاة، حيث يذهب باندورا **Bandura** في نظريته عن التعلّم الاجتماعي أن الطفل يتعلم بملاحظة الآخرين، وأن هناك أربعة عمليات أساسية تدخل في هذا النوع من التعلم وهي (الانتباه، الحفظ، الأداء الحركي، الدافعية).

فمن هنا يبرز دور القدوة الحسنة، ممثلة في مربية الروضة والأم والأب في المترل أو غيرهم من الشخصيات التي تؤثر في حياة الطفل، ويتضح أهمية تضافر الجهود من أجل تحقيق أهداف التربية والتثقيف البيئي في مرحلة الروضة، بتقديم العديد من الأنشطة التي يمكن أن يمارسها الأطفال في هذه المرحلة، فتساهم في تعديل سلوكهم واتجاههم نحو بيئيتهم سواء داخل الروضة أو خارجها.

2- **المدرســـة:**

"لا يمكن اعتبار المدرسة نسقا مستقلا عن باقي الأنساق، بل المدرسة تمثل الحياة الاجتماعية التي ترتكز فيها جميع العوامل والجهود وتتعاون على تربية الطفل وتمكينه من الاشتراك فيما ورثه من الجنس البشري وجعله قادرا على استخدام مواهبه لخدمة الجميع"[4]، هذا التعريف الذي صاغه جون ديوي للمدرسة بحيث أعطاها مكانة تليق بها كهيكل اجتماعي تربوي هادف، وجعل منها أداة لخدمة المجتمع والارتقاء به انطلاقا من إعداد جيل لا يكتف بحفظ التراث فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى ما هو راقي، ولعلنا نستطيع القول أن أمر التربية إذا كان صميم مسؤولية عديد من مؤسسات المجتمع، فإن أولى المؤسسات المسئولة عن هذا الشأن هي المدرسة.

إن التركيز على عناصر النسق التعليمي ودورها الفعال في عملية ترسيخ الثقافة البيئية يجعلنا ننتقل إلى التطور التاريخي للتعليم الأساسي الذي كان ظهور هذا المفهوم منذ الأربعينات وتطور حتى منتصف السبعينات وكان مفهوم التعليم الأساسي(**fondamental éducation**) في الأربعينات يستهدف تقديم خدمة تعليمية تتمثل في اكتساب معلومات ومهارات للكبار لفهم ومعالجة المشكلات التي يتعرضون لها في بيئاتهم، "كما كان يقصد بها مساعدة الكبار الذين لم يحصلوا على أي مساعدة تربوية من مدارس أو معاهد نظامية قائمة وأصبحت في الآونة الأخيرة مع نهاية السبعينات تعني كمفهوم المرحلة الأولى من التعليم المدرسي التي يتكيف الطفل المتمدرس على طرق التفكير السليم، وتضمن له معارف مهارية لممارسة دوره في الإنتاج[5]. و "تقديم جرعة تعليمية قوامها النشاط المنتج المرتبط بحياة الأطفال وواقع بيئاتهم وهذا كان على المستوى العالمي"[6].

إذن فمن واجب المدرسة في مراحلها الأولى أن تعمل على تنمية الحس الجمالي والتذوق الفني لدى التلميذ حتى يقدر مظاهر الجمال والإبداع في كل ما يحيط به في هذا الكون.و تستغل نزعة حب الاستطلاع والفضول الموجود عنده، وتعمل على تهذيب سلوكه لتؤهله ليكون عضوا فعالا في أسرته ومجتمعه وهو الغرض من تضمين البعد البيئي في التعليم النظامي.

إن عبارة التثقيف البيئي تعتبر نظرة جديدة للتربية بمزيد من التأكيد على تحديد وتطوير القيم وتصنيف المفاهيم، بغية تنمية مهارات حل المشاكل مما يؤدي إلى فهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي الحي، "إن المتعلمين الصغار في المدرسة الابتدائية يتعلمون عادة بالملاحظة،

والأطفال في بيئتهم يواجهون عددا كبيرا من الأوضاع والأعمال البيئية كالنظافة والتخلص من الأوساخ، أن المرحلة الابتدائية تعتبر مرحلة حساسة للتعلم وتكوين المواقف ، وقد تكون تنمية المواقف السليمة بين الأطفال أسهل من تغيير مواقف الكبار، وبذلك يكتسب نقل التربية البيئية إلى تلامذة الابتدائية أهميته ومعناه[7].و لهذا أوجب على المعلمين والمفتشين في المدارس الابتدائية تطوير معارفهم ومهاراتهم وتسليح أنفسهم بالكفاءات الأساسية اللازمة لنشر الثقافة البيئية بصورة فعالة.

فالمدرسة مركز قيادة اجتماعية يعمل على رفع مستوى الحياة، إذ أنها تقوم بدراسة الأنشطة المختلفة في البيئة بقصد التعرف عليها، ومعرفة المعوقات التي تقف في سبيل إنمائها لوظائفها على أكمل وجه والتعلم لا ينتج ولا يثمر إلا إذا اتصل بالبيئة الاجتماعية وتفاعل مع عناصرها ومقومات الحياة بها، إذ أن التربية عملية اجتماعية، والجانب الاجتماعي ركيزة أساسية لكل فلسفة تربوية.

كما أن الاتجاه التربوي الحديث يؤكد على ربط المدرسة بالثقافة البيئية، "فالمدرسة مؤسسة تنظيمية تهدف إلى خدمة المجتمع ودراسة البيئة بقصد التعرّف عليها والوقوف على احتياجاتها ومواردها، إذ أنّ لكل بيئة محلية تاريخها وتقاليدها وطابعها الثقافي وظروفها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها، وهي عوامل لابد أن يكون لها أثرها في تكييف الأنظمة التعليمية"[8].

و يمكن القول أيضا أنجع الطرق لتحقيق غايات الثقافة البيئية هي تحطيم الحواجز التقليدية ودمج مضمون شتى مواد المناهج الدراسية في إطار موضوعات أو مشكلات بيئية أساسية، "وإن صياغة نهج تعليمي متكامل لمشكلات البيئة تستلزم جهودا على مستوى إعداد وتخطيط البرامج الدراسية للتعليم النظامي في مجموعه، و يعني ذلك إيجاد تكامل أفقي لعمليات التعليم والتعلم، يدور حول موضوعات تتعلق بالبيئة في مختلف مستويات التعليم وصلة رئيسية تكفل للتربية البيئية استمرارا و تقدما متناسقا طوال عملية التعليم النظامي"[9].

و عليه تعد المدرسة من القنوات الهامة الناقلة للمعلومة البيئية والأكثر تمثيلا لأهداف التربية الأسرية، فقد وصت المنظمات العالمية ذات الطابع التربوي الثقافي إثر انعقاد المؤتمرات المناهضة بحماية البيئة بإلزامية تدريس البيئة كمادة في المقررات الدراسية لما لها من أهمية في تشكيل الحس البيئي لدى الأفراد عموما، "وتمتاز هذه المبادرات في الدول العربية بأنها "متواضعة ومحدودة حيث لا تزال الموضوعات البيئية في مناهجها التعليمية مقتصرة على بعض كتب العلوم البيولوجية

والجغرافية والجيولوجية، وهي تعرض بشكل مفكك لا يساعد على تكوين حس بيئي[10]، ومن التقارير التي خرجت بها المؤتمرات العالمية الخاصة بحماية البيئة هي إدراج التربية البيئية في البرامج التعليمية بحيث، "تشمل على محاور خاصة بالمشاكل الملموسة وتقدم ضمن مختلف العلوم، ترمي إلى تدعيم الحس القيمي وتساهم في الرفاهية الجماعية وتنشغل ببقاء النوع البشري يجب أن تجهد التربية البيئية قوتها في مبادرة التلاميذ والتزامهم في الفعل"[11].كما يشترط في المقرر التعليمي، التركيز على الجانب الاجتماعي في تناول موضوعات التربية البيئية لأنّه أمر ضروري وبالغ الأهمية، وهذا من منطلق أن أن الانسان يتفاعل مع بيئته، وذلك عبر علاقات اجتماعية تبين نوعية السلوك الإنساني الممارس فيها والذي يعكس طبيعة التعامل معها، لذا لابد من تربيتهم و تنمية حب البيئة لديهم حتى تكسبهم مقومات السلوك الرشيد هنا، ذلك السلوك الذي يجعل الإنسان يتصرف بحكمة ويتعامل بتعقل وتبصّر. ويكون قادرا على تنميتها وتطويرها بما يستهدف رفاهية الفرد والمجتمع"[12].

و نؤكد إلى أنه لا يجب أن نقْصر مهمة المدرسة في تزويد التلميذ بمادة التربية البيئية بشكل معرفي أكاديمي بحث، بل يجب أن تتعدى الأهداف المعرفية والانفعالية والمهارية، وذلك بأن تنشأ لديه "وعيا هادفا في ترشيد استغلال موارد البيئة ووعيا بمشكلاتها و اكتساب قيم تدعو إلى حماية البيئة وصيانتها وتنشئته على مهارة عقلية يدوية كملاحظة الظواهر الطبيعية والبشرية في البيئة وتفسيرها، وجمع الحقائق العلمية من مصادرها الأصلية[13].

ثانيا: الثقافة البيئية في المؤسسات الاجتماعية غير النظامية:

التربية البيئية في المؤسسات اللانظامية التربوية تغرس في نفوس المتعلم من جميع فئات السكان مواقف جديدة مواتية للمشاركة، والتعاون الجماعي وتبعث على سلوك مسؤول في مجال إدارة البيئة وحمايتها وتدبير شؤونها"[14]، وللثقافة البيئية المقدمة في إطار غير نظامي هدف مزدوج، أن تنشئ من جهة مواطنين قادرين على فهم مسؤولياتهم تجاه الوسط المحيط بهم، وأن تعمل من جهة أخرى على زيادة وعي مختلف فئات السكان، انطلاقا من شتى النظم الإيكولوجية والبيئات الاجتماعية الثقافية التي يعيشون فيها سواء في الحضر أو الريف في إعداد المواطنين القادرين على إبداء رأيهم في نوعية الخدمات العامة (الصحة، النظافة، الأمن، السكن...الخ).

1. الأسرة والتثقيف البيئي:

لا نقصد من خلال هذا المبحث التربية البيئية المادة التي تدرس في مقررات الدراسات والبرامج التعليمية، ولكن أشمل وأوسع في هذا المضمون، كونها تمثل حصيلة معرفية وخبراتية مر بها الفرد، وأثرت في تعامله مع الوسط الذي يعيش فيه، لكنها تتبلور من دون أن تكون هناك دعامة أو إرث تربوي لدى الفرد من حيث أنه فاعل اجتماعي ضمن محيطه.

و من هذا المنطلق كيف يمكن للأسرة أن تكون إحدى مجالات التربية البيئية؟ للإجابة نقول بأن الأسرة هي البيئة الأولى التي تتعهد الطفل بالتربية والممثّل الأول "للثقافة وأقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد"[15].

ولما كانت الأسرة المسئول الأول والمباشر في عملية التنشئة الاجتماعية فهي ملزمة بتلقين أفرادها قيم ومعايير السلوك والاتجاهات المرغوب فيها، إنّ ثمار السلوك التي نراها في أبنائنا لا يمكن أن تأتي دون أن تكون موجودة لدى الآباء، وفي هذه الحالة تلعب المرجعية الأبوية التي ترعرعوا عليها دورا بالغَ الأهمية في زرعها لدى أبنائهم، فكما يقول المثل الشائع "فاقد الشيء لا يمكن أن يعطي ما يطلب منه الآخرون" فكذلك الآباء كيف يمكن أن يمدوا أبناءهم بتنشئة اجتماعية تحفز وتنادي بإدراك أهمية البيئة بالنسبة لهم دون أن يملكوا هذا الرصيد الثقافي.

وبهذا الخصوص ينصح المربون المختصون في التربية "أن تتجه التربية في المنزل، وجهة طبيعية مؤداها توثيق الصلة بين الطفل والطبيعة"[16]، قصد تقوية روح المشاهدة والملاحظة عنده، فهي تستثمر هذه العلاقة في ترويض أبنائها على حب بيئتهم والمحافظة عليها، وتنمّي فيهم الشعور بما ستؤول إليه البيئة، إذا غفلوا عن العناية بها، وما يصيبهم من جراء هذا الإهمال لها.و لعلّ الأم تنفرد بحصة الأسد في ترسيخ هذه المهارات وأساليب التصرف فمكانتها في الأسرة مكانة "تربوية، جد حساسة، فهي مربية بيئية، قبل أن تكون منشئة اجتماعية، تقوم بإعداد الطفل للتكيف مع وسطه ومحيطه الواسع.... لها مكانه الطفل فإنه يتعلم بالملاحظة، يشاهد ويسمع ما يوجد من حوله"[17]، فعلى أفراد الأسرة جميعهم وخصوصا الأم أن تستثمر كل المراحل العمرية لأطفالها لتزودهم بمعارف حول كل ما يتساءلون عنه، وتغرس فيهم حب الاطلاع، حتى ينشئوا على وعي وإدراك بما يحيط بهم، وتكون لهم القدوة، "فمن أجل أطفالنا يكون التزامنا بالعادات البيئية السليمة، ومن أجل أطفالنا يكون حرصنا على التقاليد التي تحمي البيئة وتحافظ عليها ولو تعارض

ذلك مع طباعنا وعاداتنا"[18]، ومنه وجب تبصير الأسرة باستمرار بأهمية صيانة البيئة وأن يبدأ ذلك مع الأطفال في الأسرة منذ بداية نشأتهم الأولى واستمرار ذلك التبصير في المراحل المتعاقبة[19]فستظل القدوة الأسرية صالحة كانت أو سيئة تؤدي دورها، و سيكون لتصرف الآباء والأمهات في النواحي البيئية أثر خطير في التركيبة النفسية للطفل تجاه البيئة، ومنه عل الأسرة، أن تقوم بتقديم النموذج التطبيقي في مكافحة عوامل التلوث بكافة أنواعه داخل المنزل وخارجه واعتبار نظافة البيئة قيمة كبرى يجب أن يتكاثف جميع الأفراد في نظافتها وحمايتها وتخليصها من كل من شأنه تلويثها، هذا السلوك الأسري هو البداية الحقيقية لتنشئة الأفراد على الثقافة البيئية، وممارسة تلك الثقافة عمليا في المحيط الذي يعيش فيه الفرد سواء في محيط الأسرة أو خارجها[20].

و لكي تحقق الثقافة البيئية الغايات والأهداف المرجوة منها يجب أن تقدم للفرد في مختلف المراحل العمرية داخل الأسرة المعلومات المناسبة وفق إمكانياتهم وقدراتهم واستيعابهم لفهم البيئة البيوفيزيقية والبيئة الاجتماعية، حتى يكتسبوا مهارات واتجاهات إيجابية نحو المشكلات البيئية وكيفية مواجهتها وحلها.

و بناء عليه فإن الثقافة البيئية التي تتجسّد من خلال التربية البيئية شأنها في ذلك شأن أي نوع من التربية يجب أن يحقق أهدافا يمكن تصنيفها في ثلاثة أبعاد هي:

- **البعد الإدراكي:** ويضم المعلومات التي ينبغي أن يعرفها الأفراد والجماعات نحو بيئتهم البيوفيزيقية، وكل ما تحتويه من موارد وما تتعرض له من مشكلات.

- **البعد المهاري** : يشمل مهارات الأفراد التي ينبغي اكتسابها ليتمكنوا التعامل بفعالية مع بيئتهم.

- **البعد الانفعالي:** ويخص الاتجاهات والاهتمامات وأوجه التقدير التي ينبغي أن يكتسبها الأفراد والجماعات لترشيد سلوكهم إزاء بيئتهم[21].

2. دور الإعلام في نشر الوعي البيئي:

للإعلام دور وظيفي في التوعية وتوصيل المعلومة البيئية لدى الجماهير، حيث تظهر فعالية هذه المؤسسة عندما يكون هناك استعداد من الأفراد لاستيعاب هذه المعلومات.«حيث ناقش

Sandman دور وسائل الإعلام الإخبارية وعلاقتها بتوعية الجماهير من حيث نقل المعرفة والمهارات، توصل إلى أن فعالية الأخبار الإعلامية كوسيلة لنقل المعرفة البيئية تتناقص كلّما كانت المهارات البيئية أقل... وتبين من بحثه أن هناك علاقة ارتباطية بين وعي الجماهير للمشكلة البيئية والتغطية الإعلامية التي تتلقاها المشكلة.[22]

و لما كان الوعي البيئي من القضايا المحورية التي تشغل فكر علمـــاء البيئة والاجتمـــاع والأنتربولوجيا والإعلام والتربية، نظرا لما يمثله هذا الوعي من أهمية بالغة كمدخل أساسي للإدراك الصحيح لمشكلة تلوث البيئة ومخاطرها.

إن قضية الوعي البيئي والثقافة كثقافة سائدة في الواقع الاجتماعي، والتي تعمل كموجه عام لسلوك الإنسان، وعليه يبرر دور الإعلام باختلاف وسائله في تثبيت وتدعيم هذه العلاقة وذلك في إطار تزويد الأفراد بالمعلومات البيئية أو في تشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه قضايا البيئة.

و إضافة إلى ما سبق نجد هناك تفاوت بين الوسائل الإعلامية في نشر الوعي البيئي، وذلك من حيث القدرة الذاتية على التأثير والفعالية، "حيث أوضحت استطلاعات الرأي التي أجريت في هذا الصدد أن التلفزيون يتقدم سائر وسائل الإعلام كمصدر رئيسي للمعلومات البيئية بالنسبة للجمهور العام في الريف والحضر، بينما شغلت الصحافة المرتبة الثانية للنخب المثقفة والقيادات والخبراء في استقاء المعلومات ومتابعة القضايا البيئية."[23] فالاستثمار الجيد والعقلاني لهذه الوسيلة يعود بالنفع والفائدة بالدرجة الأولى على مستقبل المعلومة وبالكيفية التي يتعامل معها، إذ أنّ نجاح هذه الوسيلة مقرون بالفعالية التي تتركها الصورة المعبرة والمؤثرة في ضمائر الأفراد الفاعلين.

إن رجل الإعلام المختص بقضايا البيئة يلزمه شيئا من الحكمة التي يستعملها في التأثير على المشاهد "فلديه من الوسائل ما يعظم به المعلومة البيئية، فالحديث عن نجاح الوسيلة الإعلامية لا يقاس بنجاح وصول المعلومة البيئية للمواطن، ولكن يقاس بموافقته لهذه المعلومة وذلك بإدراك المشكلة البيئية واعتبارها من أولويات المعيشة.

فإذا كان للإعلام معنى كهذا ومفعول إيجابي على الأفراد فإنه بلا شك يؤدي إلى "تشكيل القيم والاتجاهات المرتبطة بمستوى الوعي بقضايا البيئة، فهو يعد من بين الوسائط الاجتماعية المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة. حيث يتأثر أفرادها بشكل مباشر بما تبثه وسائل

الإعلام من قضايا تشكل وجدان الفرد وتتحدد اتجاهاته ومن ثم سلوكياته وتعاملاته مع تلك القضايا سلبا أو إيجابا.[24]

والإعلام بهذا المعنى هو جزء من وسائط التعليم غير النظامي، فهو إن لم يتهيأ أساسا لغايات ووظائف تعليمية، إلا أنه ومن خلال وظائفه الأربع السابقة يحقق أهدافا ثقافية. وهو من "هذه الزاوية مدرسة من مدارس الحياة، وذلك لأنه يقدم من خلال هذه البرامج والمواقف دروسا في فلسفة الحياة مليئة بالقيم والمعايير وأنماط السلوك من خلال المزج بين الواقع والخيال في برامج الإعلام حتى تستطيع أجهزتها التأثير في قيم الأفراد وأفكارهم واتجاهاتهم ومواقفهم في الحياة بما لا تستطيعه أجهزة التعليم النظامي التقليدية"[25].

إن ربط الثقافة البيئية بالإعلام يجعلنا أمام ما يعرف بالإعلام الثقافي الذي يهدف إلى تنمية الحس النقدي للفرد حول ما تقدمه وسائل الإعلام وجعله قادرا على التعبير عن نفسه وتحفيزه على اللّحاق بركب الحضارة المعاصرة، وأخذ منها ما يتناسب مع قيمنا وعقائدنا، دون الوقوع في التداعيات الفكرية والاقتصادية المدعومة بالتبعية الأيديولوجية والتكنولوجية.

إنّ التعرف على أهمية وسائل الإعلام وخصائصها يكشف عن أهمية دورها التربوي والثقافي، فالإعلامُ هو المحرك والمعبّرُ عن مقوّمات النشاط الاجتماعي المشترك، وهو المنبع الذي ينهل منه الإنسان الآراء والأفكار لتحويلها إلى أعمال، والموحي إليهم بشعور الانتساب إلى مجتمع واحد.

وهذا النشاط من نقل معرفي وتحويل المعرفة إلى سلوك ما هو إلا عمل الثقافة، من ثم يمكن للإعلام أن يشارك مشاركة فعالة في نقل مفاهيم الوعي البيئي إلى الأفراد وينمي بينهم الشعور بأهمية الحفاظ على البيئة التي يعيشون فيها خاصة وأنه من المعروف أن تأثير الإعلام يفوق تأثير المدرسة، بحكم عوامل كثيرة، ولهذا فإن نشر الوعي الذي يحتاج إلى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة لتصل إلى قطاعات المجتمع كافة.فأهدافها شأنها شأن البرنامج التعليمي والذي ينبغي أن تتوفر فيه جملة "من الشروط وهذا البرنامج يجب أن تكون له أهداف مرسومة تسهم في إطار نشر الثقافة البيئية خاصة إذا تعلق الأمر بالتنمية الثقافية والاجتماعية للجمهور، وهذه الأهداف يمكن حصرها في أهداف عقلية وصحيه واجتماعية ونفسية ووجدانية."[26]

إن التغطية البيئية ليست خبرا بيئيا وإنما هي قضية اقتصادية وتجارية وطبية وعلمية وسياسية ولها أبعاد قانونية واجتماعية "والمطلوب من الإعلاميين أن يأخذوا القيادة في تغيير اتجاهات الناس بالنسبة للتلوث والاستهلاك، وأن يتفهموا الآثار البيئية ويعلموا من هذا المنظور وأن يتخذوا مواقف ولا يقفوا موقف المتفرج ويكتفوا بعرض جميع الوجهات دون أن يكون لهم موقف محدد.[27] ويتطلب من معدّي البرامج مواصفات ومواهب وقدرات إضافية إذا تعلق الأمر ببرامج البيئة ، وأيضا ""المستوى العلمي الجيد حتى ينعكس هذا الإيمان على أداء هذه المهمة باعتبارها أكبر من مجرد إعداد برامج في الإذاعة والتلفزيون، بل باعتبارها رسالة سامية ومثل هذا الحماس المتوفر من الإيمان الحقيقي بأهمية الرسالة يضفي على هذه البرامج إحساسا بالصدق يجعلها ذات تأثير عميق في المستمع والمشاهد."[28]

تؤدي وسائل الإعلام الجزائرية دورا هاما في عملية رفع الوعي البيئي لدى المجتمع الجزائري وتسليط الأضواء على الأضرار الملحقة بشتى مكونات البيئة، حيث قامت الوزارة المكلفة بالبيئة عام 1999 بإجراء حوصلة حول ما قدمته وسائل الإعلام المختلفة، وتوصلت إلى النتائج التالية:

a. ***بالنسبة للصحافة المكتوبة***: هناك اهتمام واضح لدى الإعلام المكتوب (خاصة الصحافة الحرة أو الخاصة) بالمواضيع ذات الصلة بالبيئة كالماء والهواء والبحر ومشكلة النفايات والتصحر وغيرها، بل أن بعضها تخصص صفحات أسبوعية لذلك.*

2.2. *بالنسبة للإعلام المرئي المسموع*: لا شك أن تأثير وسائل الإعلام السمعية والبصرية أكثر أهمية من الإعلام المكتوب، لا تشترط معرفة القراءة والكتابة ولكونها أقدر على تبليغ المعلومة عن طريق استعمال الصوت (بالنسبة للإذاعة) أو الصوت والصورة معا (بالنسبة للتلفزيون)، ويلاحظ أنه في السنوات الأخيرة ازداد اهتمام هذه الوسائل بالانشغالات البيئية، إلا أنه لا يرقى إلى حجم الاهتمام المتزايد الذي تبديه السلطات العمومية أو حتى الصحف الخاصة بذات الموضوع .

وعليه يمكن القول أن التثقيف البيئي عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية لا يمكن أن تؤتى كل نتائجها إذا اقتصرت على وضع برامج تربوية ثقافية، ومن ثم يجب التفكير في إعادة توجيه شاملة للرسائل التي يجري بثّها، وذلك "أن التربية البيئية قد تغدو علما عميقا إذا قدمت وسائل

*ويمكن أن نشير هنا إلى صفحة "Le matin de l'écologie" ضمن جريدة Le matin، وصفحة "الدليل البيئي" ضمن جريدة "العالم السياسي، مثلا.

إعلام الجماهير معلومات متناقضة أو واهية الترابط يمكن أن تُسهم آثارها التراكمية في خلق البلبلة في مواقف الجمهور وتصرفاته تجاه البيئة."[29]

3. الجمعيات ودورها في مجال حماية البيئة:

للحفاظ على البيئة يقتضي أن يؤدي المواطن دورا إيجابيا، وألاّ يقف موقف المتفرج، وهذا ما أكّده الميثاق العالمي للبيئة أو ميثاق استكهولم حيث نصت المادة 24 على ما يلي: «يقع على عاتق كل فرد أن يعمل على تحقيق المبادئ الواردة بهذا الميثاق كل شخص يعمل بمفرده أو في نطاق جمعية من الجمعيات أو بالاتفاق مع الآخرين في نطاق ممارسته لمظاهر الحياة السياسية، سهل على تحقيق المبادئ الواردة بهذا الميثاق"

و كما سبق القول، حماية البيئة قضية تهم كل فرد من أفراد المجتمع، لذلك فإن كل فرد يقع على عاتقه الالتزام بالحفاظ على البيئة التي يعيش فيها، وقد اختار المدافعون عنها صورة الجمعية للتنسيق بين الجهود، حيث تعتبر واجهة معبرة في الأنظمة الديمقراطية التي تنشط فيها هذه الجمعيات، ولعبت كل منها في مجالها دورا هاما في حماية المواطن والبيئة التي يعيش فيها.[30]

. *الجمعيات الايكولوجية:*

تشير كثير من القوانين الجزائرية والمواثيق الرسمية إلى أن محاربة التلوث وحماية البيئة مصلحة وطنية تخص الجميع ومهمة صعبة، تنأى عن حلها المؤسسات الرسمية فقط. «...فمن الضروري ألا يفهم بأن تنفيذ هذه السياسة من صلاحية الدولة وحدها، بل ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لكل المواطنين»[31].

إلى غاية نهاية النصف الأول من السبعينات لم يظهر نشاط بارز للجمعيات الايكولوجية، إلا أنه ابتداء من النصف الثاني ظهرت إرادة لدى السلطات العمومية في اشتراك الجمعيات الايكولوجية في "تطبيق برنامج القطاع وهذا نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الجمعوية في مجال التحسيس والتوعية البيئية، والتي تعتبر وسيلة أو همزة وصل بين الهيئات الرسمية والجمهور، وكقناة لإيصال الاهتمامات البيئية المدرجة في برنامج الحكومة إلى كل شرائح المجتمع من جهة أخرى"[32] و نظرا لاهتمامها بالمشاكل القاعدية والمباشرة المتولدة عن تردي البيئة، ولقدرتها على التجنيد فضلا عن خلفيات سياسية لدى المواطنين مرتبطة بعدم الثقة في كل ما هو رسمي، ممّا يدفع

إلى عزوفهم عن المشاركة في إنجاح المبادرات الحكومية،كما حثت الملتقيات الدولية في توصياتها على ضرورة إسناد دور للجمعيات البيئية، وخاصة تلك التي تعمل على المستوى المحلي.

وعليه أصدرت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة التعليمة رقم 130 بتاريخ 21 أفريل 1998م موجهة إلى مفتشي البيئة بالولايات تطلب الاتصال بالجمعيات الايكولوجية التي تنشط على مستوى كل ولاية، وإعلامها بإمكانية تمويل نشاطاتها ومشاريعها، وقد نتج عن هذه العملية، استفادة 49 مشروعا بيئيا تقدمت به 34 جمعية على مستوى 21 ولاية، من التمويل.

إلا أن هذه الجمعيات الايكولوجية التي تنشط فعلا في الميدان وبصفة فعالة ومستمرة (أي خارج المناسبات) عددها أقل بكثير، لكن تدخلاتها جد فعالة ومفيدة.

و تعمل الجمعيات المدافعة عن البيئة على إبراز مميزات البيئة والمحيط الذي نعيش فيه الإنسان، وتكوين الوعي لحماية البيئة لدى المواطنين تجاه المسائل البيئية، وذلك بنشر الوعي لديهم بجميع مستوياتهم ومهنهم ووظائفهم، وتهدف هذه الجمعيات إلى تحسين نوعية الحياة البشرية والحفاظ على الحياة الطبيعية، والاتفاق على صلاحية النظم البيئية المختلفة البحرية والساحلية والصحراوية والجبلية والغابية، و غيرها من مواضيع البيئة، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك عقد الندوات وإلقاء المحاضرات وإعداد الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بالبيئة.

و يتضح جليا أن الحفاظ على البيئة هي مسؤولية الجميع تشمل جميع الأطراف وكل المستويات ولما كان هذا الأمر ضروريا، من مشاركة الأطراف الاجتماعية الأخرى، ولتكاثف أكثر للجهود إلى جانب المؤسسات التربوية النظامية واللانظامية في الجزائر .

إن مواجهة المشاكل البيئية تقتضي الإلمام بجوانبها على نحو علمي صحيح، كذلك يمكن للجمعيات أن تقوم بدور استشاري للهيئات المختصة، باتخاذ قرار يتعلق بالبيئة، وتقوم بهذا الدور بصورة مختلفة فهي قد تكون مجالس استشارية مشتركة فيما بينها لتقوم بدور المستشار فيما يخص شؤون البيئة للمجالس المحلية، حيث يطلب منها الرأي في المشروعات الكبرى التي قد تمس البيئة و لتحقيق أهداف "جاز لها أن تلجأ إلى القضاء للدفاع عن مصالح الجمعية الجماعية، التي تسعى لحمايتها، وهو أمر مستقرا فيها و قضاء منذ مطلع القرن وأخذ به المشرع الجزائري

في قانون الجمعيات، ويتسنى لنا ذلك من خلال" المادة 17 الفقرة 03 و04 من قانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات.[33]

وعليه تؤدي الجمعيات دورا هاما للمحافظة على المحيط والثروات، وإدخال تغيير إيجابي على السلوك العام للمواطن في تعامله مع عناصر الطبيعة، وتزويدهم بقيم ومفاهيم ومهارات جديدة ويكون ذلك بالتوجيه اليه لاستنهاض ودفع الوعي البيئي قدما في سبيل نضال يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة، وتهدف أيضا إلى رسخ الثقافة والتربية البيئة في أذهان المواطنين بهدف تكوين مجتمع يعي بيئته ويهتم بمشاكلها، «والتربية وحثهم على عادات أخرى بالتدريب والتوجيه و الوعظ والإرشاد والترهيب والترغيب وكل ما يستلزم العملية التربوية وهكذا فإنها تحدث انقلابا في العادات والتقاليد فيما يخص بيئتهم[34]

4. نوادي حماية البيئة (نوادي شباب بيئية):

غير خاف أن الشباب هو العنصر الغالب في المجتمع الجزائري، وعليه يتوقف نجاح أي سياسة بيئية ذات أبعاد مستقبلية واعتبارا للدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات الشباب بوصفها فضاء لنشر الوعي والثقافة البيئية في أوساط الشباب، وبمقتضى المنشور الوزاري المشترك رقم 05 المؤرخ في 1998/01/05 المتعلق بتحسيس الشباب بقضايا البيئة،[35]وعملا بما جاء في خلاصة أشغال الملتقيات الجهوية حول التحسيس والتوجيه البيئة في أوساط الشباب؛ تم الاتفاق بين وزراء الشباب والرياضة من جهة والوزارة المكلفة بحماية البيئة من جهة ثانية على إنشاء نوادٍ لحماية البيئة عبر مؤسسات وزارة الشباب والرياضة (دور ومراكز الشباب)[36]. كما تم الاتفاق على إحداث جائزة سنوية لأحسن نادٍ لحماية البيئة (المادة 04)، والذي هو عبارة عن"فضاء يتعاطى فيه الشباب أنشطة تساهم في المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف المخاطر[37]وبتنظيم حملات تطوعية لتنظيف الأحياء وبعض المؤسسات وتهيئة المساحات الخضراء، وتنظيم مسابقات للرسم، وتنظيم خرجات إعلامية وتحسيسية في الوسط الطبيعي. وتنظم هذه النوادي الأسبوع الإعلامي سنويا بمناسبة اليوم العالمي للبيئة لعرض أهم نشاطاتها خلال السنة (المادة 05) بالإضافة إلى إحداث مجلة بيئية شهرية كهمزة وصل بين هذه النوادي (المادة 06).و قصد تطويرها، تم إنشاء لجنة مشتركة دائمة بين الوزارتين ولجان محلية على مستوى الولايات (المادة 12).

وما يلاحظ من خلال هذه النوادي ضعف التأطير وهو ما تحاول الوزارة المكلفة بالبيئة معالجته من خلال تنظيم دورات تكوينية لصالح المؤطرين داخل الوطن وخارجه.

5. الأحزاب السياسية:

بعد إقرار التعددية السياسية بواسطة دستور 23 فيفري 1989 والسماح بتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي (أحزاب)، ظهر "حزب البيئة والحريات" الذي تم اعتماده بتاريخ 1991/04/29،[37] إلا أن هذا الحزب لم يعرف نشاطات بارزة ونتيجة "ضعف استجابة المحيط للشعارات التي كان يرفعها هذا الحزب، مما أدى برئيسه إلى الإعلان بحله نهائيا سنوات قليلة بعد تأسيسه.[38]

أما الحزب الثاني فهو "الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو" الذي تأسس بتاريخ 1992/08/22 ارتبط انعقاده – بقمة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية– بريو دي جانيرو، في جوان 1992. ومن بين أهداف هذا الحزب "تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ من أجل الأجيال القادمة على الثورات الوطنية الأرضية والباطنية وأيضا التجميع حول برنامجه للجمعيات الأيكولوجية والمواطنين المهتمين بالموضوع من أجل حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة[39] ، إلا أنه على شاكلة سابقه، لم يكن لهذا الحزب أثر ميداني يذكر ولعل الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال العشرية التي أعقبت التعددية السياسية أثرن سلبا في هذا الجانب.

6. الأفـــــراد:

إن تكفل مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية بالمحافظة على البيئة وحمايتها من الأخطار التي تهددها، ومساهمة الأطراف غير الرسمية كالجمعيات والنوادي والأحزاب، لا يعفي الفرد أو المواطن العادي من مسؤولياته تجاه البيئة، حيث تعين عليه بموجب النصوص الرسمية الوطنية المساهمة في المجهود الوطني لحماية المحيط، ويمكن لهذه المساهمة أن تأخذ عدة أشكال وصور، كالمساهمة السلبية (بالامتناع عن إتيان كل ما من شأنه إلحاق الضرر بمكوناتها أو الإسراف في استغلال مواردها)، أو المساهمة الإيجابية (عن طريق المبادرة بأعمال الوقاية أو الإصلاح عند وقوع الضرر، أو عبر المشاركة في مجهود التحسيس والتعبئة لصالح البيئة، أو عبر النضال من أجل ذلك

جميعا، من خلال الانخراط في أشكال منظمة، كالجمعيات والنوادي أو مد يد المساعدة للسلطات وغيرها).

ومثل هذه السلوكيات والمواقف التي يتبناها المواطنون والأفراد تجاه محيطهم الخارجي لإبقائه نظيفا وجميلا، قد أوصت به معظم الكتب السماوية؛ إذ حثت على نظافة المظهر والملبس والمكان، فالبيئة وديعة لدى الانسان ومن ثم فعليه أن يتعامل برفق وفق سنن وتشريعات سماوية.

فمن المبادئ السامية في التعامل معها من منطلق أنها ملكية عامة يجب المحافظة عليها حتى يستمر الوجود، قال تعالى: «**ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلك خير لكم إن كنتم مؤمنين**»* وقد طالب الإسلام المسلم أن يستثمر عمره باعتباره بعدا زمنيا هاما في تعامله مع الأنظمة البيئية من منطلق أنها نعمة كبرى... »[40]، إذ علاقة الإنسان بالبيئة من منظور إسلامي تكون بالنظر في مكوناتها والتأمل في مخلوقات الله، وجعل ذلك دليلا على الإيمان لقوله تعالى: «**قل انظروا ماذا في السموات والأرض وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون**»**

ثم إن دور البيئة في القرآن الكريم لم يأت فقط للتدبر والتأمل في خلق الله فحسب، بل دعوة إلى حسن السلوك والتصرف مع هذا الوسط الطبيعي كمجال للعيش. كما أن ذكر البيئة في القرآن الحكيم جاء ليؤكد الحق تبارك وتعالى أنها خلقت "بمقادير محددة وصفات معينة بحيث تكفل لها هذه المقادير وتلك الصفات القدرة على توفير سبل الحياة الملائمة للإنسان وغيره من الكائنات الحية.[41] "فهذه المقادير تعرف عند المختصين بالبيئة بالنظام البيئي وإلى كل العناصر التي يحويها وأن التنظيم الرباني في خلق البيئة يدل على اتزان هذا النظام. أما فيما يخص منهج الإسلام في الحفاظ على ظاهرة التوازن البيئي فجوهره "الوسطية والاعتدال وعدم الإسراف والتبذير، فهذه الوسطية يشار إليها من حيث أنها أدوات ناجحة لمحاربة التلوث.

وإضافة إلى ما سبق فإن محاربة التلوث في الإسلام يقابلها نشاط أساسي، وهو الدعوة إلى النظافة البيئية التي تفرض على المسلم أن يكون متطهرا روحا وبدنا، لهذا فإن الإسلام دين النظافة ومن عنايته أنه جعل الطهارة شرطا لصحة العبادة، فالطهارة البدنية تكون بالتخلص من الحدث

---

*. سورة الأعراف الآية 85.

** . سورة يونس، الآية 101.

والنجس والخبث وكل ما يلوث الثوب والبدن والمكان، بينما الطهارة الروحية تكون بتطهير القلب والنفس من الأخلاق القبيحة، ومن كل ما يغضب المولى تبارك وتعالى "والمتأمل في تعاليم الإسلام يلحظ حرصه على حسن مظهر المسلم حتى لا يصاب بالمرض ويتمتع بصحة جيدة، ويستطيع ممارسة العبادات التي كلفه الله بها لأنّها تحتاج إلى قيام وقعود كما في الصلاة"[42].

أما فيما يخص النظافة المحيطة بالإنسان كمجال العيش، فإن الإسلام سبق الأمم والمنظمات العالمية المنادية بضرورة توفر وسط سليم لقيام الإنسان بنشاطاته اليومية، فقد جاء في هذا الدين الحنيف أن المسلم يوجب عليه تنظيف "حجرة نومه، وأفنية البيوت ثم تنظيف الشارع وما روي في مسند البزار أنّ النبيَ صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله طيب نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود، فنظفوا فناءكم وساحاتكم، ولا تشبهوا باليهود يجمعون الأكباء في دورهم"[43].

ومن المبادئ الإسلامية نجد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لموجهات السلوك، وتدخل ضمن باب المعاملات والممارسات، وحفاظا على سلامة المحيط ونظافته، فقد نهى عن "البصاق و التمخط في الطريق، فإن ذلك يسبب أمراضا ويؤذي النفوس أيضا ونشر الأمراض الخطيرة، ويكون ذالك سببا في انتشار العدوى[44].كما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتبول في الماء الراكد، فهذا النهي يرسي قاعدة المحافظة على الماء من التلوث ويوضح خطورة التلوث بسبب ركود الماء وعدم جريانه[45] .

كما وضع الإسلام في باب المعاملات و السلوكات، آدابا للطريق وأقرّ حقها وقرنها بشعب الإيمان لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاهن شهادة لا إله إلا الله، و أدناها إماطة الأذى عن الطريق»[46] ، هذه الإماطة جعلها صدقة للذي يقدم عليها، فقد روي في معنى الحديث أن رجلا دخل الجنة بسبب نزعه لجذع كانت تعرقل مرور الناس في الطريق.

ختاما لهذا المبحث نقول إن المسلم المعاصر عند تأمله وعمله بهذه التعاليم يراها من المثاليات البعيدة عن الواقع الاجتماعي، وهذا من البديهي لأنه بعيد كل البعد عن دينه.

تحليل ومناقشة نتائج الفرضيتين:

في إطار علم الاجتماع الحضري، تتم دراسة العلاقات المتشابكة بالنظر إلى التنظيم الفضائي للبيئة والمجتمع، بحيث تمنح الثقافة للفضاء وللزمن معنى، بترتيبه وفق مستوى رمزي ومجازي، تربط العلاقات الجدلية بين التفاعل والفضاء الاجتماعيين، كل منهما يتضمن ويخلق الآخر.

علاقة الفاعلين الاجتماعيين تتجسد بمجالهم المعاش انطلاقا من تلك التصورات والسلوكيات التي يتبعونها في أمورهم اليومية، والاعتناء بشؤون مساكنهم وأحيائهم ومحيطهم البيئي بصفة عامة، و كيفية استغلالهم لهذا الفضاء الحيوي، الذي يقضون فيه أغلب أوقاتهم، و يمارسون فيه جملة من الأفعال.

على هذا الأساس حاولنا تسليط الضوء على المجال الخارجي للبيئة الحضرية،محاولة منا معرفة ما إذا كانت تحضى باهتمام من قبل مختلف المؤسسات الاجتماعية: الأسر كمؤسسة اجتماعية أولى والمدرسة التي تعد البيئة الثانية للطفل، والشارع و الجمعيات، ثم معرفة ما دور هذه المؤسسات الاجتماعية في غرس و تثبيت جملة من القيم و المبادئ التي تمد بالفرد ثقافة بيئية تساهم في الحفاظ على البيئة الحضرية و السهر على نظافتها و الإبقاء على جمالها، و خاصة إذا علمنا أن المجال الخارجي هو إمداد للمجال الداخلي، وهذه الثقافة البيئية لا تتكون لدى الفرد ولا يتسلح بها إلا إذا تبنت هذه المؤسسات الاجتماعية مجموعة من الوسائل والطرق الناجعة لترسخيها في ذهن الأفراد قصد الحفاظ على النظافة البيئية الحضرية.

وللمعرفة أكثر قمنا بتفكيك متغيرات البحث إلى عدة مؤشرات تتمثل في: المستوى المعيشي والمستوى الاجتماعي، المكانة و نوع المسكن لنفس تأثيراتهم على أفعال و السلوكيات التي تتخذها المؤسسات الاجتماعية كفاعل اجتماعي في تسييرها للمحافظة على المجال الخارجي للبيئة الحضرية، من خلال استقراء واستطلاع أراء الفاعلين الاجتماعيين من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ (الأسرة، المدرسة –التلميذ – المعلم – المناهج الدراسية) التي تؤثر في التربية البيئية للتلميذ، و دور الهيئات المحلية الرسمية و الجمعيات و النوادي و رأي المواطنين)، في مدى تفعيل هذه الجمعيات في ترسيخ الثقافة البيئية للأفراد من خلال الوسائل التي تتخذها سبيلا لذلك .

واعتبارا من أن الثقافة البيئية هي كل تصور وسلوك يعني و يحافظ على هذا المجال اتضح لنا أن هناك تأثيرا نسبيا لهذه المتغيرات كونها توجه إلى حد ما، السلوك البيئي حسب ما يتلاءم مع الوضعية– السوسيو اقتصادية و السوسيو ثقافية للمؤسسات الاجتماعية.

تبين لنا أن هذه الثقافة تولدت من مبدإ الممارسات اليومية المنتجة لدى المؤسسات الاجتماعية، تخضع بالدرجة الأولى إلى نوع من الثقافة العملية السائدة والمتفق عليها في مختلف الأوساط الاجتماعية. فالبناء الاجتماعي الذي يتصوره الفاعل الاجتماعي يحدد للأفراد تصوراتهم اتجاه الأشياء والموضوعات المحيطة به، بالرغم من مؤهلاتهم الثقافية الشخصية التي تمدهم بتصور يختلف عن الاتجاهات السائدة نحو هذه الموضوعات.

فالسلوك البيئي الذي يعتمده الفاعل الاجتماعي هو سلوك عملي نجده يخدم المجال الداخلي للأسرة فقط دون اعتبار للمجال الخارجي أو البيئة الحضرية عموما، وقد قصرناه في ضوء المنظور النسقي الذي يعتمد افتراضا أساسيا يدور حول فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد، والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع.

ويرى هذا المنظور أن المجتمع نسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، ويهتم بدراسة العلاقة بين مختلف هذه الأجزاء وبين المجتمع ككل،كما ينظر المجتمع على اعتبار أنه شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار، وتتفق حول القيم المرتبطة بالأهداف ووسائل تحقيقها .

ولكي تحقق الثقافة البيئية أهدافها، يجب أن تعنى بالتكوين وبناء الفاعل الاجتماعي بإثراء المضامين التعليمية بالمعلومة البيئية وتجديدها بحسب التطورات والرهانات وذلك عن طريق المناهج التعليمية والبرامج التي تحمل في طياتها أبعادا ومضامين بيئية. مثل هذه المدخلات سوف تستهدف الأساس "المعرفي" و"السلوكي" لدى المتعلم والمتلقي كاستثمار طويل المدى يلتقي مع أهداف التنمية المستدامة. على أن تكون عملية التثقيف البيئي تطمح إلى تغيير في المهارات والقدرات والسلوك.

ومن خلال استقرائنا لنتائج البحث الميداني يمكن أن نستنتج أن هناك عدة مؤشرات تساهم في التأثير في مواقف والأفعال التي يتبناها الفاعلون الاجتماعيون بتوجيهها في تبنى ثقافة بيئية اتجاه محيطهم الخارجي. كالمستوى السوسيو اقتصادي والثقافي (نوع المسكن ، الدخل . التصور، ثقافة الحفاظ على الموارد الطبيعية و المساهمة في حملات الغرس والتشجير، درجة الوعي).

و بما ان المؤسسات الاجتماعية باختلاف فروعها دور كبير في ترشيد الأفراد في تبني سلوكيات سلمية اتجاه المحيط الخارجي و البيئة عموما، فكان لزاما من الكشف عن دورها و مدى مساهمتها، حيث تبين لنا أن كل من وسائل الإعلام والمدرسة والجمعيات ونوادي المنادية بحماية البيئة والسلطات المحلية بجميع فروعها، و الأفراد كل هؤلاء لهم مهام و أدوار كبيرة في ترسيخ ثقافة بيئية عملية اتجاه نظافة المحيط الخارجي بدءا بوسائل الإعلام التي يقع على عاتقها عمل التحسيس والكشف عن الأخطار المترتبة عن الأعمال المضرة بالبيئة، كونها تستقطب أكبر عدد من الأنظار وتعمل جنبا إلى جنب مع السلطات المحلية من خلال التعريف بقوانينها لفائدة الصالح العام، من خلال تلك العقوبات المترتبة عن كل تجاوز في حق البيئة والتفكير بتضافر كل الجهود وإيجاد حلول وسطية وجذرية تكون فاعلة وبناءة، للحفاظ على نظافة المحيط الخارجي وضمان بذلك سلامة البيئة وسلامة المواطن.

وعليه فالمؤسسات الاجتماعية بمختلف فروعها إن عملت عملها في حدودها على أكمل وجه فإن ذلك حتما يؤدي إلى نتائج مُرضية للبيئة والفرد معا.

وبعد تحليل ومناقشة نتائج الفرضيتين تبين لنا أن المؤسسات الاجتماعية تؤثر في الأفراد وبالتالي لابد من أبراز دورها لما هو أفضل للأفراد وعليه يجب أن تعمل على تغذية فكره بالقيم المثالية التي تخدم المحيط البيئي بصفة عامة ومن ثم فهي تبني مستقبل البيئة ولا تهدمه وبهذا الشكل تصبح المؤسسات الاجتماعية ثقافة مرجعية لسلوك الأفراد.

فمن حيث دور مؤسسة الأسرة : تبين لنا أن ما هو ملك للأسرة حقها النفعي من واجبها الاعتناء به والمحافظة عليه مقارنة بالمجال الخارجي الذي لا تولي الاهتمام به. وهذا نتاج موروثات اجتماعية مردها الثقافة الماضية التي بقيت سائدة في أذهان المواطنين، وخاصة أمام افتقار البلديات للوسائل والإمكانيات اللازمة للإبقاء على جمالية الوسط الحضري خاصة مع زيادة تكاثر التعمير العشوائي مقارنة بالوسائل المتاحة، هو ما أدى إلى إبقاء الصورة غير اللائقة للمحيط الخارجي التي تبعث على عدم الراحة النفسية وعدم الانسجام .

أما من حيث دور مؤسسة المدرسة فيمكن من خلال تفعيل دورها بتعميم أهداف التربية البيئية وتعميقها، ولا يتأتى هذا إلا بتطعيم مختلف المواد الدراسية من لغات وإنسانيات وفنون وعلوم

وغيرها بقضايا بيئية. ولعل الأفضل أن تأخذ المناهج الدراسية البيئية اتجاه لها. وهذا هو الفكر الذي بدأ يأخذ طريقه إلى المقررات الدراسية في مراحل التعليم، فيدرس الأبناء اليوم مقررات محورها الإنسان، وارتباطه بالبيئية، فمنهاج الإنسان والبيئية الذي أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للمرحلة المتوسطة على مستوى الوطن العربي بدأ يؤثر في مناهج الكثير من الدول العربية –بما فيها الجزائر –لأنه يطرح البيئة بمفهومها الشامل المتكامل بهدف تنمية وعي بيئي لدى الناشئة يمكنهم من التعامل مع البيئة من منطلق حمايتها وتحسينها، والتربية الصحية اليوم تطرح بمنطق بيئوي، لأن غالبية الأمراض تنشأ من ملوثات بيولوجية. ومشكلات البيئة الرئيسية أصبحت تطرحها المناهج الدراسية من خلال آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال دور الهيئات المحلية:

نستنتج أن السلطات المعنية بالتكفل بالنفاية تفتقر لطريقة المثلى للتخلص منها ،خاصة الدول المتخلفة التي تتبنى طريقة الحرق للمخلفات، وهي وإن كانت سهلة التنفيذ إلا أنها خطيرة العواقب، إذ تؤدي إلى طرح كميات كبيرة من الغازات الضارة في الجو فتلوث الهواء، ومنه تضر بالكائنات التي تستنشقه، خاصة في المناطق المجاورة للمحارق. وتزداد هذه الخطورة عادة عندما يتعلق الأمر بحرق نفايات المصانع بما قد تشتمل عليه من كيماويات ومواد غريبة، كما تزداد المخاطر عندما توجد المحارق في أماكن قريبة من المناطق السكنية أو مناطق العمل أو المناطق المأهولة بالمارة. وتزداد المشكلة مع وجود النفايات البلاستيكية التي تحتوى على مادة الفينيل، حيث تنتج غاز الهيدروجين السام عند حرق هذه النفايات.

ما لا شك فيه أن السلطات البلدية المكلفة بجمع القمامة والنفايات حفاظا على النظافة العامة ووقاية من انتشار الأمراض والأوبئة، تواجه صعوبات متعددة في عملها لاسيما أن الطريقة السائدة في التخلص من القمامة هي الحرق باعتبارها أيسر الطرق رغم مضارها، وتكتفي بتحديد أماكن الحرق على سبيل الحصر.

أما عن دور المواطن: فإن امتثال الفرد بالقيم الإيجابية ومعايير الحياة المدنية واستشعاره لمبادئ المواطنة هو أساس تبني ثقافة بيئية عملية وفعالة، بمعنى أن المواطنة هي وعاء يتسرب من خلاله

الفرد بعض المبادئ المعرفية والسلوكية تجاه البيئة، كاحترامه لبعض القواعد السلوكية الخاصة باللياقة كعدم التدخين في الأماكن العمومية، أو استعمال سلات المهملات لرمي الفضلات، عدم التعدي على المساحات الخضراء ، عدم قطف العشوائي للأزهار وورود الحدائق... هذه التصرفات يشعر بقيمتها أشخاص لهم صفات وطبائع متميزة عن الآخرين، تفسر في علم النفس بقدرة الجهاز الحسي الإدراكي عند هؤلاء في استقطاب المواقف والسلوكيات العقلانية معينة حسب ما تقتضيه، إضافة للمؤهلات الاجتماعية التي تحصلوا عليها من المبادئ التربوية والتثقيفية والتنشئة الاجتماعية، والذي يطلق عليها علم الاجتماع دور المؤسسات الاجتماعية ابتداء من الأسرة مرورا بالمدرسة، وسائل الإعلام... الخ. والتي أمكنت من صقل الشخصية القاعدية لهؤلاء المواطنين.

خلاصة: وكخلاصة لكل ما سبق يمكن أن نستنتج أن التبسيط المفرط في طرح الكثير من قضايا البيئة مفصومة عن الإطار التكاملي للبيئة. فعندما تسعى بعض الجهات إلى توعية وتبصير الناس كافة ليساهموا في حماية البيئة يحجّم هذا الدور ليصبح رديفاً للنظافة، وحتى تناول موضوع النظافة بالوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية، يحجم ليصبح رديفاً للعناية في إلقاء وجمع القمامة، فالنظافة لا ترتبط بالقمامة فحسب وإنما بكل ما يحيط بالفاعل الاجتماعي من خلال تلك المواقف والأفعال التي يتبناها في بيئته. وذلك من خلال تعزيز وتفعيل دور جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية بتسطير برامج تعنى بالثقافة البيئية، وذلك من خلال تبسيط و تحليل وتوضيح دور كل فرد فيها ، ويراعى فيها البساطة والتنوع ، وتوضيح موقعها في الإطار النسقي الشامل والمتكامل للبيئة.

وما يجدر الإشارة إليه، هو أن كل نسق نظامي أو لا نظامي له عناصره، مما يجعلنا نراعي عدم وجود تناقص ، بمعنى أن لا تتعارض المدرسة مع الأسرة من حيث المضمون التطبيقي وخاصة فيما يتعلق بالنواحي البيئية، وكذا لا يجب أن يكون هناك تناقصا بين ما تبثه الإذاعة أو التلفزيون، أو ما نقرأه في الصحف، وبين ما هو كائن بالواقع المحيط، ومنه لابد من أن يلتحم هذا النسق لتحقيق أهداف موحدة والتي يجب أن تراعي السياق الايكولوجي والاجتماعي الموجود فيه، أي التركيز على البيئة المحلية إذا ما تعلق الأمر ببناء السلوك الإيجابي. لذا لزم عليها أن تعمل في السلوك اليومي للأفراد، مثل البيت، وجماعات اللعب والنادي، ودور العبادة، ووسائل الإعلام والتثقيف

والمجتمع المدني...الخ. وبتكثيف جميع جهود المؤسسات الاجتماعية يمكن ترسيخ ثقافة بيئية للحفاظ على جمالية المحيط والوسط الحضري.

الـــهـــوامش :

1- خطيب علي ، مرجع سابق، ص 125، 127.

2- عريفج. سامي ، **برامج طفل ما قبل المدرسة**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة 1997، ص 47

3- نفس الصفحة، ص 47.

4- ديوي جون: **التربية**، ترجمة عبد المجيد، دار الفكر مصر، 1983، ص66

5- منظور حسين ، **التعليم الأساسي مفهومه ومبادئه**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 25.

6- إبراهيم عصمت مطاوع: **التربية البيئية في الوطن العربي**، دار الفكر العربي، 1995،، ص 157.

7- سلسلة التربية الستة (6) اليونسكو، **الحاجة والتبرير للتربية البيئية، نهج للتدريب أثناء الخدمة لمعلمي ومشرفي المدارس الابتدائية**،ص 14

8- إبراهيم عصمت مطاوع، نفس المرجع، ص 165.

9- اليونسكو، **التربية في مواجهة مشكلات البيئة**، أكتوبر، ص 25.

10- نفس المرجع، ص 05.

11- Conférence de Tbilissi, **L'éducation relative à l'environnement**, les grandes orientations, ed ONU, 1980, p 21

12- سيد أحمد محمد غريب، **دراسات أسرية وبيئية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 147.

13- أحمد يحيى عبد الحميد، **الأسرة والبيئة**، مرجع سابق، ص 258

14- اليونيسكو، **التربية في مواجهة مشكلات البيئة**، مرجع سابق، ص 26.

15- الخشاب مصطفى ، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، بيروت، دار النهضة العربية، 1985، ص 117.

16- زهران عبد الحميد: **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة، عالم النشر، ط 5، 1984، ص 153.

17- زردومي أحمد ، الأسرة والتربية البيئية، **وقائع الأسرة الجزائري وآفاق ترقيتها**، الجزائر منشورات جمعية الإرشاد والإصلاح، ط 1، 1997، 86.

18- مطاوع إبراهيم عصمت. مرجع سابق، ص، 136-137.

19- أحمد يحيى عبد الحميد، **الأسرة والبيئة**، الاسكندرية، المكتب الجامعي، 1998، ص 241.

20- نفس المرجع ، ص 242.

21- الدمرداش صبري : **التربية البيئية النموذج و التحقيق و التقويم**، دار المعرفة، مصر، ط1، 1988. ص 75

22- المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، **الإعلام البيئي**، جامعة الدول العربية، تونس، 1987، ص 13

23- عفيفي السيد عبد الفتاح ، **بحوث في علم الاجتماع المعاصر**، دار الفكر العربي، 1996، ص 217.

24- العيسوي عبد الرحمن ، **سيكولوجية التلوث**، بيروت، دار الراتب الجامعية بدون سنة، ص ص 117-118.

25- اللجنة القطرية للتربية والثقافة و العلوم والتربية، ص ص 142-143.

26- الهندي صالح ذياب ،مرجع سابق، ص 64.

27- اليونيب، **الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في مجال الإعلام المرئي والمسموع**، دمشق 1995، ص 204.

28- أميمة كامل، **إعداد برامج البيئة في الإذاعة والتلفزيون، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في مجال الإعلام المرئي** والمسموع، دمشق، 1995، ص 204.

29- **اليونيسكو، التربية في مواجهة مشكلات البيئة**، مرجع سابق، ص 32.

30- نبيلة عبد الحليم كامل، **نحو قانون للحماية البيئية**، المؤسسة العامة للكتاب، الاسكندرية، 1988. مرجع سابق ص 101

31- ميثاق الجزائر، مرجع سابق، ص 255.

32- المديرية العامة للبيئة، مديرية التربية البيئية والنشاط الدولي، **محضر اجتماع لدراسة المشاريع البيئية للجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة**، 7 سبتمبر 1998، ص 1.

33- قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، مرجع سابق.

34- الشامي سامي علي ، **القضايا الرئيسية للبيئة**، مجلة الدراسات عربية، عدد 8 سنة 1990، ص 23.

35- وزارة الشباب والرياضة وكيلة الدولة لدى وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، المكلفة بالبيئة، **اتفاقية تتعلق بالشروط وكيفيات التنفيذ برنامج التحسيس والتوعية البيئية في أوساط الشباب**، لمنعقدة بتاريخ 4 جوان 1998، الديباجة، ص 1.

36- نفس المرجع، ص 3.

37- لمديرية العامة للبيئة، مديرية التربية البيئية والعمل الدولي، بطاقة فنية تتضمن شروط وكيفيات إنشاء نوادي شباب بيئية، بدون تاريخ، ص 2.

38- بن طاهر علي: ال**ثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989**،1992، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، 2001، ص 186.

39- تصريح الدكتور بولبينة، رئيس حركة البيئة والحريات، لجريدة المساء ليوم 1994/06/12، نقلا عن نويري عبد العزيز، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 61.

40- Entretien avec Abd errahmane Akil, président du « MNND », La nation, n° 167 du 01/10/1996, p 11.

41- الفقني محمد عبد القادر ، المرجع سابق، ص 20

42- عيسى سليمان إبراهيم، **تلوث البيئة، أهم قضايا العصر، المشكلة والحل**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ط2، ص 92.

43- عيسى سليمان إبراهيم، **مرجع سابق**، ص93.

44- الفقي محمد عبد القادر ، **المرجع سابق**، ص 94.

45- صحيح مسلم 235/1 في الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد. نقلا عن حسين مصطفى غانم، **الإعـــلام وحماية البيئة من التلوث**، مكة المكرمة، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 1996، ص 227.

46- نفس المرجع، ص 227.

47- طلعت محمد ، **قانون السلام في الإسلام**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989، ص 836.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

1- أحمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

2- الخشاب مصطفى ، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1985.

3- زهران عبد الحميد: علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم النشر، ط 5، 1984.

4- زردومي أحمد ، الأسرة والتربية البيئية، وقائع الأسرة الجزائري وآفاق ترقيتها، الجزائر منشورات جمعية الإرشاد والإصلاح، ط 1، 1997.

5- الدمرداش صبري : التربية البيئية النموذج و التحقيق و التقويم، دار المعرفة، مصر، ط1، 1988.

6- عفيفي السيد عبد الفتاح ، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، 1996.

7- العيسوي عبد الرحمن ، سيكولوجية التلوث، بيروت، دار الراتب الجامعية بدون سنة.

8- اليونيب، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في مجال الإعلام المرئي والمسموع، دمشق 1995.

9- عريفج. سامي ، برامج طفل ما قبل المدرسة،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة 1997.

10- أميمة كامل، إعداد برامج البيئة في الإذاعة والتلفزيون، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في مجال الإعلام المرئي والمسموع، دمشق، 1995.

11- نبيلة عبد الحليم كامل، نحو قانون للحماية البيئية، المؤسسة العامة للكتاب، الاسكندرية، 1988.

12- المديرية العامة للبيئة، مديرية التربية البيئية والنشاط الدولي، محضر اجتماع لدراسة المشاريع البيئية للجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة، 7 سبتمبر 1998.

13- الشامي سامي علي ، القضايا الرئيسية للبيئة، مجلة الدراسات عربية، عدد 8 سنة 1990.

14- بن طاهر علي: الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989، 1992، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية.

15- عيسى سليمان إبراهيم، تلوث البيئة، أهم قضايا العصر، المشكلة والحل، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ط2.

16- طلعت محمد ، قانون السلام في الإسلام، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989.

17- ديوي جون: التربية، ترجمة عبد المجيد، دار الفكر مصر، 1983.

18- منظور حسين ، التعليم الأساسي مفهومه ومبادئه، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

19- سلسلة التربية الستة (6) اليونسكو، الحاجة والبرير للتربية البيئية، نهج للتدريب أثناء الخدمة لمعلمي ومشرفي المدارس الابتدائية.

20- سيد أحمد محمد غريب، دراسات أسرية وبيئية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.

21- المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، الإعلام البيئي، جامعة الدول العربية، تونس، 1987.
22- اليونسكو، التربية في مواجهة مشكلات البيئة، أكتوبر.

23- Conférence de Tbilissi, L'éducation relative à l'environnement, les grandes orientations, ed ONU, 1980.
24- Entretien avec Abd errahmane Akil, président du « MNND », La nation, n° 167 du 01/10/1996.